

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٨٦٧**

الثلاثاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرن ناسون	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيدة ترا فونغ نغوين
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيد هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد غوترو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة شكرية ديني، المؤسسة المشاركة والمديرة التنفيذية لمركز دراسات المرأة الصومالية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بنائبة الأمين العام، معالي السيدة أمينة محمد، التي أعطيها الكلمة الآن.

نائبة الأمين العام (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على رئاسة أيرلندا هذا الشهر، وأن أشكرك على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. وأود أيضا أن أتقدم بتحياتي إلى السيدة شكرية ديني، التي سررت بلقائها أثناء زيارتي. وأشيد بالمجلس على دوره الريادي بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، وأثني بصورة خاصة على التزام أيرلندا وكينيا والمكسيك بإعطاء الأولوية لهذه المسألة خلال فترات رئاستها المتعاقبة.

في وقت سابق من هذا الشهر، أتيحت لي الفرصة لزيارة الصومال. وكانت سابع بعثة أقوم بها في السنوات الأخيرة بشأن المرأة والسلام والأمن، وأول بعثة بالحضور الشخصي منذ بداية الجائحة. وهذه هي زيارتي الثانية أيضا إلى الصومال بشأن هذه المسألة. قمت بهذه الزيارة تضامنا مني مع دعوات المرأة الصومالية إلى المشاركة الكاملة والمتساوية في الحياة السياسية، بما في ذلك من خلال تنفيذ حصة نسبتها ٣٠ في المائة، وللإعراب عن دعم المجتمع الدولي لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وفي أوانها.

لقد وصل الصومال إلى مرحلة بارزة في انتخابات عام ٢٠١٦، إذ حصلت النساء على ٢٤ في المائة من المقاعد البرلمانية. وتبين هذه الأرقام أن التقدم ممكن، حتى في أصعب الظروف. ولكنها رغم ذلك لا تفي بالالتزام الذي قطعه القادة السياسيون الصوماليون بتحقيق تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في البرلمان. فكل امرأة مهمة.

وهناك قلق حقيقي من أن تنخفض مستويات التمثيل في الانتخابات الحالية لمجلس الشعب، على الرغم من الوعود والشروط الواردة في الاتفاقات الانتخابية. وأثناء وجودي في مقديشو، التقيت بالرئيس محمد عبد الله محمد، ورئيس الوزراء محمد حسين روبل، وأعضاء المجلس الاستشاري الوطني، المؤلف من رئيس الوزراء وقادة الولايات الاتحادية، وأعضاء الفريق الاتحادي لتنفيذ الانتخابات، وفرق تنفيذ الانتخابات على مستوى الولايات، ولجنة تسوية المنازعات الانتخابية، بالإضافة إلى الجماعات النسائية والمجتمع المدني والشيوخ التقليديين، وكذلك ممثلي المجتمع الدولي.

وسمعت باستمرار ومن الجميع التزاما قويا بمبدأ مشاركة المرأة مشاركة متساوية وبحصة نسبتها ٣٠ في المائة. ومما أثلج صدري موافقة المجلس الاستشاري الوطني على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان نزاهة الانتخابات وشفافيتها ومصداقيتها، فضلا عن التحصيص الجنساني.

كما أعربت عن تقديري لقيادة رئيس الوزراء والإجراءات الملموسة التي اتخذها لتعزيز تمثيل المرأة. وتشمل هذه التدابير تخفيض رسوم المرشحين للنساء وتعيين سفراء للنوايا الحسنة لدعم الحصة المحددة بنسبة ٣٠ في المائة مع قادة الولايات الاتحادية والدعوة إلى تنفيذها. كما أثلج صدري اعتراف الشيوخ التقليديين بالدور المحوري للمرأة في النهوض بالسلام والأمن في الصومال.

والتزموا كافة بمسألة إدماج المرأة، لكن لا تزال هناك تحديات حقيقية. فالنساء أنفسهن تكلمن عن العقبات المستمرة التي يكافحن من أجل مواجهتها للحصول على الدعم المالي لتنظيم الحملات. ويفتقرن أيضا للشبكات السياسية والاتصالات مع نظرائهن من الذكور. والبيئة السياسية بوجه عام لا تساعد على تمثيل النساء، والعديد من القادة الذكور يواصلون تشجيع المرشحين الذكور.

وتتفاقم هذه التحديات بفعل العنف والتمييز. وقد أفادت النساء بأن المرشحات في بعض الولايات لا يمكنهن استئجار المكاتب للحملات

الانتخابية – وهي طريقة بسيطة وفعالة لمنع انتخابهن. وفي جميع اللقاءات التي أجريتها، تحدثت النساء عن الحاجة إلى زيادة الحماية من التخويف والمضايقة والعنف.

وقبل ثلاثة أيام تحديدا، للأسف، قتلت السيدة حبق أبوبكر، مستشارة لشؤون النساء وحقوق الإنسان في مكتب رئيس الوزراء، في هجوم بالقنابل في مقديشو. وأشيد بالسيدة أبوبكر وجميع النساء الصوماليات اللواتي يخاطرن بأرواحهن كل يوم للكفاح من أجل حقوقهن. وتواجه النساء في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب تحديات أمنية إضافية تقوض جهودهن لتنظيم الحملات الانتخابية العلنية.

ودعت النساء اللواتي التقيتهن إلى إنشاء آلية ملموسة لضمان تنفيذ الحصة المحددة في نسبة ٣٠ في المائة والانتقال إلى الانتخابات المباشرة في شكل صوت واحد لشخص واحد. فالشكل الحالي المتمثل في الاختيار غير المباشر يترك عملية صنع القرار السياسي في أيدي شيوخ العشائر، وجميعهم رجال.

ودعت النساء قادتهن إلى التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات السياسية المتعلقة بالانتخابات. ويشمل ذلك الاتفاقين السياسيين المبرمين في ١٧ أيلول/سبتمبر و ٢٧ أيار/مايو، وكذلك البيان المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس، الذي تعهد فيه قادة الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء بالالتزام بحصة ٣٠ في المائة للنساء. كما دعت النساء إلى إجراء إصلاحات دستورية يمكنها أن توجد حلا دائما من خلال تخصيص نسبة من المقاعد البرلمانية للنساء وإدراج النساء في اللجان الانتخابية كمندوبات ومرشحات.

وعلى مستوى الدولة، شجعت الوزيرة الاتحادية المعنية بالمرأة وتنمية حقوق الإنسان، التي تكلمت معها، الأمم المتحدة على مواصلة دعم عملية مراجعة الدستور ونظام انتخابات متعدد الأحزاب. وأكدت أن هذا هو مفتاح زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات والعمليات السياسية في المستقبل. وكان هناك أيضا اعتراف بأن التمكين الاقتصادي للمرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية ويؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة. كما دعت الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودنا لدعم فرص المرأة واستقلالها ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية.

لقد قمت بزيارة الصومال في وقت اتسم باشتداد حدة التوتر بين القادة السياسيين. وفي محادثاتي مع الرئيس ورئيس الوزراء، شددت على رسالة المجتمع الدولي بأن الصومال يجب ألا يعود إلى انقسامات الماضي ونزاعاته. والتزم الزعيمان كلاهما ببذل وسعهما لتفادي حدوث أزمة، بمواصلة الحوار وحل المسائل سلميا والحفاظ على الزخم للانتخابات.

وقد تطورت الحالة منذ ذلك الحين وقدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة لأعضاء المجلس بهذا الشأن. وعلى الرغم من استمرار المفاوضات، لم يتحقق أي تقدم بعد وما زلت أشجع القادة الصوماليين على تخفيف حدة التوترات وإيجاد حل وسط ومواصلة التقدم في الانتخابات التي من شأنها أن تعزز الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

كما تم إبراز الحاجة إلى الاستقرار الإقليمي في الاجتماعات التي عقدتها مع الرئيسين كينياتا وحسن، رئيسي كينيا وتنزانيا، في طريقي إلى الصومال. وقد شدد رئيسا الدولتين كلاهما على ضرورة زيادة اهتمام المجتمع الدولي بمسائل الاستقرار في القرن الأفريقي. ومن الواضح أن الصومال مصدر من مصادر قلق الجوار. ويحتاج البلد والمنطقة كلاهما إلى عملية انتقالية آمنة حتى يتمكنا من التركيز على تعزيز عوائد السلام والاستثمار في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

لقد حقق الصومال زخما كبيرا في عمليته الانتخابية. ومن الأهمية بمكان أن يستمر ذلك من خلال إكمال انتخابات مجلس الشيوخ وبدء عملية مجلس النواب. وأرحب في هذا الصدد بالإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات في صوماليلاند. وأحث القادة على إعطاء الأولوية، مستقبلا، للتنفيذ الكامل للاتفاق الانتخابي وإنشاء آليات ملموسة لتنفيذ حصة الـ ٣٠ في المائة وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية المرأة من العنف، بما في ذلك المساواة في الوصول إلى العدالة لجميع النساء. فلا يمكن للصوماليين أن يتقدموا ببلدهم وأن يبنوا الثقة في المؤسسات

والانتخابات من دون مشاركة المرأة على قدم المساواة. ومن شأن الانتخابات الشاملة أن تضع الأسس لبلد قادر على الصمود ومستدام وشامل للجميع.

لقد قمت بهذه الزيارة الثانية إلى الصومال لأن المشاركة السياسية للمرأة عامل تغيير في جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة للسلام ومجتمع أكثر شمولية وقدرة على الصمود. ومشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية شرط مسبق لتحقيق السلام الدائم في الصومال. وتمثل حصة الـ ٣٠ في المائة خطوة أولى حاسمة نحو التمثيل المتساوي للمرأة في جميع قطاعات الحياة، من الأعمال التجارية إلى الخدمة العامة ومن الانتخابات إلى عمليات التعيين. وكما أشارت وزيرة في إحدى الولايات الأعضاء في الاتحاد، تمثل النساء في الصومال أكثر من ٥٠ في المائة من السكان، وبالتالي فإن حصة الـ ٣٠ في المائة لا يمكن أن تكون سوى البداية. وقد ردد هذه النقطة عضو في فريق تنفيذ الانتخابات في الولاية مشيرا إلى أن البرلمان يسمى مجلس الشعب، ولذلك ينبغي له أن يعكس أن نصف ذلك الشعب من النساء.

وأود أن أشاطر مجلس الأمن النداء الذي سمعته من العديد من القادة الصوماليين من أجل أن يواصل المجتمع الدولي تركيزنا ودعمنا وشراكتنا المستمرة. وبعثة الأمم المتحدة والفريق القطري ملتزمان بكفالة ذلك بدعم من المجلس، وإنني على ثقة من أن الصومال – بهذه الجهود – سيواصل المضي قدما. وآمل أن أعود لرؤية التقدم وأن ألتقي بالبرلمان الجديد بنسبة ممثلات لا تقل عن ٣٠ في المائة في المستقبل القريب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر نائبة الأمين العام على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة شكرية ديني.

السيدة ديني (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** سيدتي الرئيسة، أشكركم على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن.

اسمي شكرية ديني. وأنا ناشطة في المجال الجنساني والسلام، وحاليا عضو في فريق سفراء النوايا الحسنة المكلفين بالدعوة إلى تحقيق حصة ٣٠ في المائة للنساء في الانتخابات الوطنية الصومالية للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٢. أود أن أنقل إلى مجلس الأمن أحر التحايا من فريق سفراء النوايا الحسنة بأكمله والنساء الصوماليات في جميع أنحاء البلد.

ومن دواعي شرفي واعتزازي أن أتكلم باسم المرأة الصومالية. وأعتبر نفسي، في هذه الإحاطة، ناقلة للآراء والشواغل التي ترغب المرأة الصومالية في مشاطرتها مع أعضاء مجلس الأمن.

لقد أعطتنا الزيارة التي قامت بها مؤخرا نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة ج. محمد، في أوائل أيلول/سبتمبر، وزيارة وزير خارجية أيرلندا في تموز/يوليه، دفعة تمس الحاجة إليها. فقد ركزت زيارتاهما تركيزا تمس الحاجة إليه على المسألة وضغطتا على الجهات الفاعلة المهمة في الصومال لدعم تمثيل المرأة ومشاركتها في العمليات الانتخابية الجارية. وقد نالت الزيارتان كلتاهما تقدير المرأة الصومالية، وأعادتا طمأنتنا بأننا لسنا وحدنا في كفاحنا من أجل المشاركة السياسية والتمكين والمساواة.

وسأسلط الضوء في إحاطتي على أهمية مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات السياسية، لا سيما في الانتخابات الجارية، وشواغل المرأة الصومالية وأهمية وضرورة تحقيق مشاركة المرأة بحصة لا تقل عن ٣٠ في المائة. لقد أخذت أدوار المرأة في الصومال تتغير نتيجة للنزاع الذي طال أمده. فأصبحت النساء المعيلات الرئيسيات لأسرهن الموسعة. وفي الواقع، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية في الصومال تعتمد اعتمادا كبيرا على دخول النساء الضئيلة.

كما أصبحت النساء حماة لأسرهن. وتعلمت المرأة الصومالية، من خلال اضطلاعها بهذه الأدوار والمسؤوليات الجديدة، ممارسة سلطتها وأصبحت قائدة حقيقية بطريقتها الخاصة. وقد أثبتت مدى ما يمكن أن تتمتع به من سعة الحيلة ومدى أهميتها لبقاء أسرتها ومجتمعها. فقد تمكنت من بناء استراتيجيات محلية وحلول اجتماعية وهي تحول بلدها. وعلى الرغم من أن المرأة ظلت في طليعة الجهود الرامية إلى بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في الصومال، فإنها غير

ممثلة تمثيلا كافيا في عمليات السلام والعمليات السياسية الرسمية، وتعوزها الفرص التي يمكن أن تحسن تمثيلها في صنع القرار الرسمي.

وقد كانت زيارة نائبة الأمين العام، التي كانت بعثة رفيعة المستوى من مقر الأمم المتحدة، زيارة تاريخية تمس الحاجة إليها. فرؤية قيادية تعبر عن تضامنها مع المرأة الصومالية وتنخرط مع القادة الوطنيين وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد وشيوخ العشائر والفرق الانتخابية لكفالة تحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة كانت بالفعل فرصة نادرة جدا ولكنها فعالة جدا للمرأة الصومالية. فقد زادت من تشجيعهن ونشاطهن لمواصلة كفاحهن من أجل تحقيق حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة في الانتخابات المقبلة. إن النساء الصوماليات يقدرن زيارة السيدة محمد تقديرا كبيرا.

وأود أن أشير إلى أن تمثيل المرأة في العمليات السياسية مسألة حقوق إنسان ومسألة عدالة ومسألة أمن ومسألة سلام ومسألة ديمقراطية. فالتحديات التي تواجهها المرأة في مجتمعنا تحتاج إلى المزيد من الأصوات والقيادات النسائية للتصدي لها. ونحن بحاجة إلى المزيد من القيادات النسائية التي تتصدى لما تواجهه المرأة من عقبات. ومشاركة المرأة في العمليات السياسية والانتخابية أمر بالغ الأهمية لإعادة بناء صومال تحولي وسلمي وشامل للجميع.

إن العملية الانتخابية الجارية تتيح فرصة لتحسين أدوار المرأة وتمثيلها ومشاركتها في الممارسة السياسة، ومن الأهمية بمكان أن نجري انتخابات شاملة للجميع. وتمثيل المرأة ومشاركتها في الانتخابات والعمليات السياسية أمران حاسمان لتحقيق مجتمع شامل للجميع، الأمر الذي يزيد من تأثير المرأة في صنع القرار وصوغ جدول الأعمال وتخصيص الموارد.

ولا يمكن تحقيق المساءلة السياسية والحوكمة الشاملة للجنسين ما لم تكن المرأة مشمولة في منتديات صنع القرار الرسمية. إن العمليات السياسية الإقصائية تهدد السلام والاستقرار والمساواة بين الجنسين والانتعاش الدائم في الصومال. والمرأة الصومالية تجلب تجارب ومهارات ومنظورات مختلفة إلى الطاولة ويمكن لذلك أن يثري عملية السلام والعمليات السياسية، ناهيك عن عملية إرساء الديمقراطية برمتها. وقد استغلت المرأة تهميشها داخل النظام العشائري لكسب ثقة جميع العشائر، ما أتاح لها القدرة على تعبئة الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي للتوحد ومساعدة أضعف الفئات واستنزاف دخلها المحدود الذي تكسبه بشق الأنفس وإطعام أسرتها الموسعة والأشخاص من غير أفراد الأسرة.

وينبغي النظر إلى انتخاباتنا الوطنية على أنها نداء لتعزيز السلام والأمن والوحدة في الصومال. فما فتئت المرأة الصومالية تطالب بانتخابات سلمية وتعتقد أن حضورها في العمليات الانتخابية سيقلل من حدة التوتر بين الأطراف الفاعلة المتنافسة. وقد ظلت المرأة تدعو جميع الأحزاب وأصحاب المصلحة إلى تنحية تنافسهم السياسي جانبا ودعم انتخابات سلمية من أجل البلد.

ويجب أن تكون حماية حصة الـ ٣٠ في المائة للمرأة أولوية قصوى في الانتخابات الوطنية الجارية. فعلى الرغم من وعود القادة السياسيين بحماية حصة المرأة، لا يزال يساور المرأة الصومالية قلق بالغ إزاء نتائج الانتخابات، لا سيما بالنظر إلى النتائج حتى الآن في انتخابات مجلس الشيوخ التي اكتملت بالفعل. وهنا يصبح عمل سفراء النوايا الحسنة أمرا بالغ الأهمية، لا سيما في القيام بدعوة مستمرة ومؤثرة جدا، والضغط على الجهات الفاعلة الحاسمة.

فما فتئ سفراء النوايا الحسنة يشاركون بنشاط، منذ تعيينهم، في الدعوة والضغط مع جهات فاعلة حاسمة مثل الزعماء الوطنيين والإقليميين وغيرهم من الجهات الفاعلة الحاسمة لكفالة حصة المرأة. ونزور الولايات الأعضاء في الاتحاد ونتواصل مباشرة مع مختلف أصحاب المصلحة ونحثهم على حماية حصة المرأة. وقد عرض سفراء النوايا الحسنة أفكاراً وتوصيات بشأن هذه الآلية على جميع أصحاب المصلحة.

وقد حثت نساء الصومال وسفراء النوايا الحسنة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، على دعم الصومال ومواصلة الضغط على أعضاء المجلس الاستشاري الوطني في الصومال. وأحث مجلس

الأمن أيضاً على إقناع قادتنا بأنهم لا يستطيعون ولا يجب عليهم أن يدفعوا ببلدنا إلى الفوضى والاضطرابات. وأن الحل السياسي هو الطريق الوحيد؛ ويجب أن تجرى الانتخابات دون مزيد من التأخير ويجب الوفاء بنسبة الـ ٣٠ في المائة.

وبغية تحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة، فإن مطالبنا واضحة جداً وتشمل: أولاً، تحديد وحجز ٨٣ مقعداً للنساء في انتخابات مجلس الشعب؛ وتخصيص وحجز ١٠ مقاعد من مقاعد مجلس الشيوخ الـ ٢٥ المتبقية للنساء؛ وإجراء الانتخابات على مقاعد النساء قبل الانتخابات على المقاعد العامة.

ثانياً، تشمل مطالبنا أيضاً: اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية المرأة أثناء العمليات الانتخابية. وثالثاً، يتعين على قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، وهم أعضاء في المجلس الاستشاري الوطني، أن يضمنوا رفض فريق تنفيذ الانتخابات الاتحادي وفرق التنفيذ الانتخابي على مستوى الولايات لأي ترشيحات لمرشحين ذكور في المقاعد المخصصة للنساء.

ولدينا رسالة إلى المجتمع الدولي أيضاً. إننا نطلب منه عدم دعم الانتخابات إذا لم يجر توفير الحماية لحصة المرأة التي تبلغ ٣٠ في المائة. لا تُثنوا على الإجراءات والقرارات التي يتخذها أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني إذا لم تتوفر الحماية للمقاعد المحجوزة للنساء.

لا يزال الحيز المتاح للمجتمع المدني في غاية الأهمية لدعم القيادة النسائية وهو يوفر مدخلاً للنساء لدخول عالم السياسة. ففي هذا الحيز، تقدم المرأة الصومالية الخدمات التي تمس الحاجة إليها للفئات السكانية الضعيفة وتبني القيادة النسائية. ومن الأهمية بمكان تمكين النساء العاملات في هذا الحيز من شغل مناصب قيادية حتى يتمكنّ من التأثير على حياة العديد من النساء في جميع أنحاء الصومال.

ختاماً، فإن الصومال في وضع أفضل مما كان عليه قبل ١٠ سنوات، ولكننا أمام مفترق طرق وأي تقدم غير متوازن سيترك المرأة خارج أروقة السلطة. ولا يمكن بناء صومال جديد إلا بإشراك المرأة وجميع الفئات المهمشة الأخرى بصورة كاملة في جميع عمليات السلام والعمليات السياسية. ويجب ألا تُفوت فرصة الانتخابات الجارية.

ومرة أخرى، أود أن أتقدم لكم، سيدتي الرئيسة، ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين بخالص شكرنا وتقديرنا على هذه الفرصة وعلى دعمكم الثابت للصومال والمرأة الصومالية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدةديني على إحاطتها الممتازة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمتي الإحاطتين: نائبة الأمين العام والسيدة شكرية ديني.

إنني متأثرة جداً وأعرب عن بالغ امتناني لأيرلندا لعقدها هذه الإحاطة. وأعتقد أننا هنا في مجلس الأمن نميل إلى التركيز على ما يسمى بالصورة الكبيرة للأزمات السياسية والأمنية، بما في ذلك الحالة الأمنية في الصومال. ولكن لدينا اليوم فرصة للتركيز على الآثار الواقعية على الحياة اليومية للنساء والفتيات الصوماليات التي تشكلها ما تُسمى بعوامل الصورة الكبيرة.

كما سمعنا من كل من نائبة الأمين العام ومن شكرية ديني، فإن النساء والفتيات الصوماليات لا يتأثرن مذعنات بالسياسة والأمن فحسب؛ بل إنهنّ يشكلن عوامل قوية للتغيير أيضاً. وأود أن أدلي بثلاث النقاط في هذا الصدد.

أولاً، ينبغي أن نوضح أن جائحة مرض فيروس كورونا والأزمات السياسية المستمرة في الصومال تحول دون إحراز تقدم كبير بشأن الأولويات الأخرى للصومال، ومن بينها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهذه هي تكلفة الفرصة البديلة للأزمة الحالية، وتفاقم هذه النكسة المشاكل السياسية في الصومال. ويساهم عدم المساواة بين الجنسين ودوامة العنف المستمرة ضد النساء والفتيات في معاناة

الصومال التي طال أمدها من انعدام الأمن وعدم الاستقرار وتمرد حركة الشباب.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن المملكة المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار تفشي العنف الجنسي والجنساني في الصومال. وتشير التقارير إلى أن معدلات الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث قد زادت خلال هذه الجائحة. ولذا، فإننا نحث قادة الصومال مرة أخرى على إعطاء الأولوية لاعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٨ في أقرب وقت ممكن وتنفيذ أحكامه.

ثانياً، لحل تلك المشاكل، كما سمعنا، يتعين تخصيص مقاعد للمرأة على الطاولة عند اتخاذ القرارات. ولكي تكون التنمية في الصومال في الأجل الطويل شاملة للجميع وفعالة، من الضروري اتخاذ خطوات لتحقيق مشاركة وتمثيل متساويين للمرأة في مناصب صنع القرار والمناصب القيادية.

وكما سمعنا اليوم من السيدة شكرية ديني، وكما سمعنا من قبل من قادة المجتمع المدني الصومالي، فإن للمرأة دورا هاماً وبناءً في تنمية الصومال، وهي تستحق بيئة تتيح تكافؤ الفرص. ولذلك، تدعو المملكة المتحدة مرة أخرى قادة الصومال إلى الوفاء بالتزامهم بضمان شغل النساء لما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المقاعد البرلمانية في الانتخابات الجارية، وفقاً للاتفاقين الانتخابيين لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

ومع اقتراب العملية الانتخابية لمجلس الشيوخ من نهايتها، فإن من المخيب للآمال أن نرى أن قادة الصومال لم يفوا بذلك الالتزام. ولذلك، نحثهم على اتخاذ خطوات لضمان الوفاء بالتزامهم في انتخابات مجلس النواب المقبلة.

ثالثاً، نشجع الصومال أيضاً على التعجيل بالانتهاء من خطة عمله الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن واعتمادها وتنفيذها تنفيذاً كاملاً، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني. فهي عنصر حيوي في الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وتكرر المملكة المتحدة التزامها بالعمل البناء مع الصومال والمرأة الصومالية لتعزيز دور المرأة في السلام والأمن والنهوض بالتقدم في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية ليتسنى تحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيدة ديني على إحاطتيهما. وأود أن أعرب عن تعازيّ في ضحايا التفجيرين اللذين وقعا في الصومال في ٢٥ أيلول/سبتمبر.

تمثل المرأة قوة هامة في تحقيق السلام الدائم وبناء مجتمع شامل للجميع. وفي السنوات الأخيرة، بذلت الحكومة الصومالية جهوداً كبيرة لحماية حقوق المرأة ومصالحها ومكافحة العنف الجنساني وتعزيز أصوات النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وترحب الصين بالتزام الحكومة بضمان مقاعد النساء في الانتخابات وبالتدابير الملموسة المتخذة لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك تخفيض الرسوم المفروضة على المرشحات وتعيين سفراء للنوايا الحسنة وإنشاء لجان للدعاية.

ولا يمكن إنجاز إعادة الإعمار الوطنية بين عشية وضحاها بعد فترة طويلة من الحرب في الصومال. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحلى بالصبر وأن يشجع، بالتدريج، على زيادة الشمول السياسي في الصومال.

وسيساعد الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية في الصومال على تهيئة الظروف المواتية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة. ونلاحظ أن الخلافات بين القادة الصوماليين لا تزال دون حل ونعرب عن قلقنا بشأن التأثير المحتمل لها على الحالة السياسية والأمنية على أرض الواقع. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفيا (SC/14641) دعا فيه القادة الصوماليين إلى ممارسة ضبط النفس ووضع مصالح البلد والشعب في المقام الأول والتغلب على خلافاتهم من خلال الحوار والتشاور والحفاظ على الأمن والاستقرار السياسيين. ونعتقد أن القادة الصوماليين سيستجيبون لأصوات ورغبات الشعب والمجتمع الدولي من خلال تعزيز الوحدة.

وتشجع الصين الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والممثل الخاص للأمين العام للصومال على مواصلة جهود الوساطة لإعادة الحالة السياسية في الصومال إلى مسارها. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحا بالنسبة للصومال الآن في إجراء الانتخابات بنجاح. وقد أحرزت جميع الأطراف بعض التقدم في تنفيذ الاتفاقين اللذين تم التوصل لهما بتوافق الآراء في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه، لا تزال الانتخابات الصومالية تواجه تحديات معقدة كثيرة. وقد تؤثر بعض المسائل الأساسية المعلقة على إحراز تقدم بشأنها.

وتشجع الصين الصومال على مواصلة دفع عملية الانتخابات قدما وفقا للإطار الزمني الذي اتفقت عليه جميع الأطراف وحل المسائل المعلقة من خلال الحوار السياسي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم المالي والتقني اللازم للانتخابات، وفقا لمبدأ القيام بعملية يقودها الصوماليون ويملكون زمامها.

وفي مواجهة التحديات المتعددة، فإن الحالة الراهنة في الصومال حساسة ومعقدة. وينبغي لمجلس الأمن أن يعاير عدد مرات الانعقاد والجهود التي تستثمر في المداولات وأن ينظر في أولويات الحالة حتى يتسنى للصومال أن يركز على النهوض بالقضايا الهامة المتعلقة بمستقبله ومصيره.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب بالزيارة الحسنة التوقيت التي قامت بها نائبة الأمين العام محمد إلى الصومال والاجتماعات التي عقدتها مع الرئيس ورئيس الوزراء وعضوات المجتمع المدني وهيئات إدارة الانتخابات وسفراء النوايا الحسنة وكبار السن، وأهمية ذلك في التأكيد على مشاركة المرأة وقيادتها بشكل كامل ومجد في البلد. وأشكر السيدة محمد على مشاركة تحليلها للحالة. فتعبيرها عن التضامن من أجل تأمين حصة ٣٠ في المائة هو تعبير ضروري ويأتي في الوقت المناسب. كما نشكر السيدة ديني على مشاركة خبراتها وتجربتها كباحثة وأحد قادة المجتمع المدني معنا اليوم. ويجب ضمان ودعم مشاركة المرأة الصومالية في السياسة والاقتصاد، ويجب أن تكون قادرة على القيام بذلك دون التعرض لعنف أو ترهيب. ونعرب عن تعازينا لأسرة هيباق أبوكار ولأسر جميع ضحايا الهجوم الذي وقع في مقديشو في نهاية الأسبوع الماضي.

ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالالتزام الذي أبدته حكومة الصومال الاتحادية بشأن بلوغ الحصة المخصصة للمرأة. ويمثل قيام رئيس الوزراء روبل والمجلس الاستشاري الوطني بتعيين لجنة المناصرة، وسفراء النوايا الحسنة، والأبطال للدعوة إلى إشراك المرأة في الانتخابات دليلا على ذلك الالتزام. ويعد تخفيض رسوم تسجيل المرشحين بنسبة ٥٠ في المائة، كما حدث في انتخابات ٢٠١٦/٢٠١٧، قرارا هاما آخر اتخذته حكومة الصومال الاتحادية والمجلس الاستشاري الوطني.

ومع ذلك، فإننا نقر بالمخاوف التي أعربت عنها السيدة بتولة أحمد غبلي، رئيسة كل من الاتحاد الوطني للمرأة الصومالية ولجنة المناصرة المنشأة مؤخرا، عندما قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي (انظر S/PV.8833). وحتى في الوقت الذي رحبت فيه بالتزام الحكومة وإجراءاتها لبلوغ الحصة، أكدت من جديد أهمية التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وضرورة إشراك قادة الولايات الاتحادية الأعضاء وزعماء العشائر في تخصيص مقاعد برلمانية للنساء فقط، وإنشاء آلية عملية لتنفيذ الحصة بشكل عام. ونكرر الدعوة إلى التعاون بين أعضاء حكومة الصومال الاتحادية وبين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، ليس فقط لضمان إتمام مختلف مراحل الانتخابات بنجاح، بل أيضا لضمان تحقيق الهدف المتعلق بانتخاب المرأة في البرلمان أو تجاوزه.

ومع وجود منظمات مثل مركز دراسات المرأة الصومالية، الذي تمثله هنا السيدة ديني، الذي يعمل عند نقطة التقاء بين الجنسين والشباب للتركيز على المشاركة السياسية للمرأة، وإنهاء العنف القائم على نوع الجنس، وتمكين المرأة اقتصاديا، فإن المرأة الصومالية في الخطوط الأمامية لتغيير مجتمعها. ويجب ألا يغيب عن بالنا أيضا المخاطر المناخية والأمنية التي تتعرض لها النساء والفتيات أكثر من غيرهن، وكيف أن تغيير هذه الترتيبات يتطلب قيادة المرأة ومشاركتها السياسية.

وقد كان الدعم الذي قدمته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال كبيرا. ونشيد بما قدمته بعثة الأمم المتحدة في الصومال من دعم تقني ولوجستي، فضلا عن تنسيق الالتزامات المالية الدولية للانتخابات في الصومال. وكانت الزيارات الأخيرة إلى الولايات الاتحادية الأعضاء، بما في ذلك زيارة رؤساء بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثتي الاتحاد الأوروبي والسويد في الصومال إلى بونتلاند، حاسمة في التأكيد على الالتزام الإقليمي والدولي بتعاون حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء فيما يتعلق بالانتخابات، فضلا عن حق المرأة الصومالية في المشاركة السياسية وفي عمليات بناء الدولة على نطاق أوسع. ونرحب أيضا بزيارة وفد الشركاء الدوليين إلى بيدواه، في ولاية جنوب غرب، للتأكيد على ذلك.

ونشيد باللجنة الوطنية لأمن الانتخابات فيما تبذله من جهود لتنسيق الشؤون الأمنية في الانتخابات، ونرحب بدور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تعمل جنبا إلى جنب مع مفوضي الشرطة الاتحادية ومفوضي شرطة الولايات، في تلك الجهود. كما يجب الإشادة بالتزام الاتحاد الأفريقي بطلب الميزانية الذي قدمته حكومة الصومال الاتحادية لتزويد الانتخابات بالمعدات، وجهودها، إلى جانب قوات الأمن الصومالية، لإحباط محاولات حركة الشباب لعرقلة الانتخابات.

وفي الختام، دعونا لا نغفل عن الغرض الذي تجرى الانتخابات من أجله والسبب في حتمية أن تكون شاملة للجميع. فعلى نحو ما أشير في اتفاقي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ و ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١، إن الانتخابات حاسمة لتطبيع الحالة الأمنية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، وتسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. باختصار، إن الانتخابات أساسية للدفع قدما بعملية بناء الدولة. وما لم تجلس المرأة على طاولة صنع القرار على جميع المستويات وما لم تكن المرأة من صناع السياسات ومخططي الإجراءات، فإن إمكانية تحقيق التنمية المنصفة والعادلة ستظل بعيدة المنال. وهذا ينطبق على كل مجتمع. وفي ٢٠١٦/٢٠١٧، حققت الصومال ما فشلت فيه غالبية البلدان في أممنا المتحدة، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو، وهو أن حصلت النساء على ٢٤ في المائة من المقاعد البرلمانية، كما سمعنا. وينبغي أن تشكل الانتخابات الحالية معلما آخر، مما يحقق بالتالي التطلعات التي حددتها المرأة الصومالية لنفسها.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنجليزية*): أشكر نائبة الأمين العام محمد على قدومها لإحاطتنا اليوم وعلى القيام بالرحلة إلى الصومال. فما من شيء يشبه التواجد هناك في الميدان للتحدث مع الناس ومعرفة وجهات نظرهم. وقد سرنا استقبالها في كينيا في منتصف أيلول/سبتمبر، ونود أن نؤكد مرة أخرى على الالتزامات التي قطعها رئيسنا أمامها وتركيزه على السلام والأمن الإقليميين. كما أود أن أشكر السيدة شكرية ديني على ما تقوم به من عمل وما تبديه من قيادة. ونأخذ توصياتها المقدمة إلى مجلس الأمن على محمل الجد.

تركز هذه الإحاطة على حالة المرأة في الصومال. ولن أكتفي بالحديث عن البعد البرلماني. سأتجاوز الانتخابات، لأن حالة المرأة في الصومال هي نفس حالة المرأة في العديد من البلدان الأخرى التي يوجد على أراضيها تنظيم إرهابي مسلح. لقد رأينا مجلس الأمن ولاحظناه يجسد شواغل عميقة بشأن حالة المرأة في أفغانستان بعد سيطرة حركة طالبان على الدولة. وكان الخوف هو أن تترسخ الصور والواقع الذي رأينا نساء أفغانستان تمر به قبل الإطاحة بطالبان. وبينما نجلس هنا، ليس ثمة ما يضمن ألا يحدث ذلك. لقد كانت هناك بالتأكيد بعض الوعود التي سمعناها، ولكن ما من ضمان. ونوع الأيديولوجية المتطرفة التي نخشى أن تواجهها نساء أفغانستان هي الأيديولوجية المخيفة نفسها التي نخشى أن تواجهها نساء الصومال، ونساء كينيا، ونساء القرن الأفريقي، ونساء منطقة الساحل، وجميع النساء اللاتي تصادف اتصالهن بتنظيم القاعدة أو بالجماعات التي تحركها أيديولوجية تنظيم القاعدة.

وإذا أردنا أن نتحدث عن المرأة والسلام والأمن، يجب علينا أيضا أن ننظر في دور هذه الجماعات بوصفها جهات تهدد سلامة المرأة وأمنها وتحط من قدرها. ومنذ وصولي إلى الولايات المتحدة، سمعت عبارة "النزعة الذكورية السامة" المستخدمة في وسائل الإعلام لوصف سلوك الرجال السلبي والضار بالمرأة. إذا كان بوسع المرء أن يتذكر

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وما قام به من أعمال نهب؛ إن كان بوسع المرء أن يتذكر حركة الطالبان قبل عام ٢٠٠١؛ وإذا كان بوسع المرء أن يتذكر المناطق التي سيطرت عليها حركة الشباب والضوابط التي فرضتها على المرأة ضد مساواتهن وأمانهن وسلامتهن الجنسية، فعندئذ يمكن للمرء أن يفهم أن تبني الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لحالة المرأة في الصومال هو بالضرورة معارضة شديدة لاستمرارية حركة الشباب كتنظيم عسكري قائم وكطرف سياسي محتمل. ونود أن يولي مجلس الأمن اهتماما لذلك لأننا لا نعتقد أنه مع وجود جماعة، مثل حركة الشباب، التي لم تشهد إضعافا كافيا لقدراتها في ظل متابعتنا الجماعية، يمكننا أن نواصل الحديث فقط عن الحصص البرلمانية كما لو أن حل تلك المسائل سيزيل ذلك التحدي بالذات. نحن ندعم حصة الـ ٣٠ في المائة. ونريد تطبيق حصة الـ ٣٠ في المائة، لكننا نريد أيضًا أن تكون المرأة أكثر انخراطًا واندماجًا في الدوائر العسكرية وجهاز الشرطة. نريد أن تسمع أصوات النساء عبر كافة القطاعات. نريد أن تتمتع المرأة بحماية أكبر من حركة الشباب وأيديولوجيتها وحركتها العسكرية والسياسية في الميدان.

وذلك ليس في الصومال وحده. في كينيا؛ وفي إثيوبيا؛ في كل جزء من منطقتنا حيث تطمع تلك الحركة في الوصول إليها، لأنه يجب أن نتذكر أن طموحات حركة الشباب تتجاوز الصومال وتمتد في الواقع إلى البلدان المجاورة.

لقد رأينا ما فعلته حركة الشباب بالنساء. لقد تحدثت شخصيا وتفاعلت مع نساء خضعن لسيطرتها في وقت ما من حياتهن. والحكايات التي يروونها هي عن ما تعرضن له من العنف الجنسي والقهر المتواصلين. وأود أن أوصي مجلس الأمن بأن نكثف جهودنا ضد حركة الشباب، على أساس أن دحر حركة الشباب، وتقويض قدراتها العسكرية، وتجفيف منابع تمويلها، من أهم المبادرات التي يمكننا القيام بها بالنيابة عن نساء الصومال ونساء القرن الأفريقي.

وذلك لا يستبعد أو يقلل من الشواغل التي أعربت عنها وفود أخرى في القاعة اليوم. ذلك فقط لتقديم ملاحظاتنا حتى نتمكن من الحصول على صورة أقرب للحقيقة.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم جلسة الإحاطة. إن التركيز على المرأة والسلام والأمن في الصومال يأتي بالفعل في الوقت المناسب. وأشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيدة شكرية ديني على إحاطتيهما وتوصياتهما المهمة.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا لجميع من قضوا جراء هجوم حركة الشباب الذي وقع يوم السبت في مقديشو، بمن فيهم أسرة المنسقة المعنية بالمسائل الجنسانية في مكتب رئيس الوزراء، السيدة هيباق أبوكار.

وأود أن أضيف ثلاث نقاط رئيسية بشأن هذه المسألة اليوم.

أولا، كان بناء ديمقراطية شاملة للجميع هدفا رئيسيا في عملية السلام وبناء الدولة التي يقودها الصوماليون ويملكون زمامها. غير أنه ثمة خلل كبير في الإصلاحات الديمقراطية حتى الآن وهو عدم الإدماج، ولا سيما للنساء. وبالنظر إلى الأرقام الحالية من انتخابات مجلس الشيوخ، يبدو من غير المرجح أن تحصل النساء على أكثر من ٢٥ في المائة من المقاعد. لكن يجب أن يكون طموح الصومال هو تجاوز ما تم إنجازه بالفعل قبل خمس سنوات تقريبا. ولذلك نحث المسؤولين على جميع المستويات على تكثيف جهودهم وكفالة آلية واضحة لتنفيذ حصة الـ ٣٠ في المائة في مجلسي البرلمان.

ثانيا، إن تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة هو أكثر من مجرد تنفيذ حصة الـ ٣٠ في المائة، التي وصفها الممثل الدائم لكينيا في هذه الجلسة وصفا جيدا. لقد وضعت المرأة الصومالية ميثاق النساء الصوماليات وروجت له، وهو يوفر أساسا متينا نحو عمليات أوسع نطاقا وشمولا في جميع مجالات الإصلاح. وهو جدير بدعمنا الكامل.

وعلاوة على ذلك، يجب وضع جدول زمني واضح لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١)، ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على إنشاء مجلس استشاري للمرأة يمكن أن يقدم المشورة بشأن كيفية تنفيذ خطة العمل الوطنية.

وثالثا، تبرهن الأزمة السياسية الحالية على ضرورة إعطاء الأولوية للمصالحة الوطنية. ويمكن أن يكون تنفيذ إطار المصالحة الوطنية أحد هذه السبل وقد يتيح للمرأة فرصا أكبر للمشاركة. لقد أظهرت المرأة قدرتها على التقريب بين العشائر والعمل كقناة أولى للحوار بين أطراف النزاع، فضلا عن كونها من العوامل المؤثرة المهمة لدى الشيوخ وغيرهم ممن يتمتعون بسلطة صنع القرار. والنساء يحشدن الموارد.

وتحقيقا لهذه الغاية، دعمت النرويج عمل وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في إعداد خطة عمل المصالحة النسائية الصومالية، التي تقترح عدة أنشطة ملموسة لتعزيز دور المرأة في بناء السلام والمصالحة. كما أننا نؤيد إنشاء وتدريب شبكات شاملة للمصالحة، يضطلع فيها الشباب والنساء بأدوار رئيسية.

السيد بن لاغة (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا ولشعب الصومال وحكومته في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع الأسبوع الماضي بالقرب من القصر الرئاسي في مقديشو، والذي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنه، وهو تذكير آخر بمدى هشاشة الحالة في الصومال وتقلبها.

وأشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد على إحاطتها بشأن زيارتها الأخيرة للصومال، وأشيد بجهودها الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل عام ومشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة في الصومال بصفة خاصة. ونؤيد جميع النداءات التي وجهتها المرأة الصومالية، والتي كررتها السيدة محمد في عرضها.

كما أود أن أشكر السيدة شكرية ديني على إحاطتنا علما بأنشطة قادة النوايا الحسنة والمجتمع المدني لتعزيز حقوق المرأة في الصومال وزيادة دورها ومشاركتها في عمليات صنع القرار. وأشكرها على التعبير بوضوح عن مطالب الصومال والمجلس. ويمكنني أن أؤكد لها أننا نؤيد تلك الأهداف.

ونود أن نكرر التأكيد على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في الوقت المناسب في الصومال في الإطار الزمني الذي اتفقت عليه جميع الأطراف، ونشجع الصوماليين على مواصلة العمل للتغلب على جميع العقبات التي تعترض تلك الانتخابات، التي تعتبر حاسمة الأهمية لتحقيق الاستقرار ولمستقبل الصومال.

ونأمل بصفة خاصة أن يتم التقيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الحد الأدنى لحصة المرأة في الانتخابات البرلمانية وهو ٣٠ في المائة، وأن يمهد ذلك الطريق أمام تمثيل ومشاركة أقوى للمرأة في المستقبل. ونرحب في ذلك الصدد بجهود حكومة الصومال لتحقيق تلك الغاية من خلال إجراءات مثل تخفيض رسوم الترشيح للمرشحات وتعيين سفراء للنوايا الحسنة ودعاة للدعوة إلى زيادة المشاركة. وفي الوقت نفسه، نتشاطر الرأي القائل بأنه من المهم في هذه المرحلة الاتفاق على كيفية تنفيذ الحصة المحددة بنسبة ٣٠ في المائة.

وختاما، وفي حين نشجع حكومة الصومال على مواصلة الدعوة إلى التمثيل الكامل للمرأة على جميع مستويات صنع القرار، فإننا نعتقد أن هناك حاجة إلى معالجة الشواغل المتعلقة بالحالة العامة للنساء الصوماليات، ولا سيما فيما يتعلق بارتفاع مستوى العنف وانعدام الأمن تجاههن، مما يعوق مشاركتهن الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية.

ونعتقد أن إشراك المرأة بشكل كامل في جميع قطاعات المجتمع وتمكينها الاقتصادي سيسهمان في زيادة القدرة على الصمود والسلام والاستقرار في الصومال

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): استمعنا باهتمام إلى إحاطة نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد بشأن نتائج رحلتها إلى المنطقة، وكذلك إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني الصومالي، السيدة شكرية ديني.

نقدر الرسالة السياسية الهامة جدا التي بعثت بها زيارة نائبة الأمين العام إلى القوى السياسية في الصومال فيما يتعلق بالحاجة إلى التغلب على النزاعات القائمة والإسراع في إكمال العملية الانتخابية التي طال أمدها. ونرحب بتركيزها على تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية

الصومالية، ولا سيما فيما يتعلق بالوفاء بالالتزام بضمان حصة نسبتها ٣٠ في المائة للنساء في التشكيل المقبل للبرلمان الاتحادي.

كما أتيحت لنا الفرصة لمعرفة المزيد عن ذلك بفضل البيان الصحفي المفصل للغاية عن رحلتها الصادر عن الأمانة العامة في الأسبوع الماضي. ونعتقد أن الالتزام المتعلق بحصة الـ ٣٠ في المائة التزام وطني من حيث نطاقه وطابعه. فقد قطع الصوماليون هذه الالتزامات ونحن على ثقة بأنهم سيكونون قادرين على الوفاء بها بأنفسهم إذا أتيح لهم الوقت والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية المواتية للقيام بذلك.

وهنا، في مجلس الأمن، يجب أن نسترشد بالواقع السياسي في ذلك البلد وينبغي أن نضع الأولويات الصحيحة. ونعتقد أن المجلس بعث بالفعل بجميع الرسائل اللازمة في بيانه الصحفي المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر (SC/14641).

إن المهمة الرئيسية للشعب الصومالي في الأجل القصير هي إكمال الانتخابات الوطنية. وللأسف، وبسبب عدم استقرار الحالة السياسية الداخلية، اضطرت السلطات الاتحادية مرة أخرى لتأجيل الانتخابات المقررة. ومن المتوقع الآن أن تنتهي الانتخابات في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر على أقرب تقدير.

ومن الأهمية بمكان الحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور في الحالة الأمنية الحرجة أصلا. فعلى الرغم من التدابير الإضافية التي اتخذتها الحكومة الاتحادية لمنع الهجمات الإرهابية، تواصل الجماعات الإرهابية التابعة لحركة الشباب شن هجمات مخطط لها بمهارة تُستخدم فيها أساليب غير نمطية لمحاربة القوات الحكومية والوحدة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وخير مثال على ذلك انفجار سيارة مفخخة بالقرب من القصر الرئاسي في مقديشو في ٢٥ أيلول/سبتمبر، والذي أودى بحياة ما لا يقل عن ١٠ أشخاص.

ونتوقع من الأمين العام والاتحاد الأفريقي والصومال وضع مقترحات بشأن معايير استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في ذلك البلد، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١).

كما لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال صعبة. ووفقا لآخر البيانات، بلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الغذاء والمساعدة الاجتماعية ما يقرب من ٦ ملايين شخص. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه ما يقرب من ٤ ملايين شخص مخاطر شديدة. ويتزايد عدد اللاجئين والمشردين داخليا.

وبما أن اختصاصات نائبة الأمين العام تشمل تقديم المساعدة الإنمائية للدول، فإننا على ثقة بأن الجهود المبذولة في الصومال لتحقيق هذه الغاية ستستمر وتزيد.

السيد غوترو (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد على إحاطتها المفصلة بشأن الزيارة الأخيرة إلى مقديشو. وأشكر أيضا السيدة شكرية ديني على عرضها لمنظور المجتمع المدني في الصومال.

بينما نواصل رصد التطورات في الصومال عن كثب، أود أن أؤكد على أهمية إبقاء أولوياتنا واضحة جدا. لقد شهد الصومال فترة طويلة من عدم اليقين فيما يتعلق بانتخابات الهيئات التشريعية التي ينص عليها الدستور الانتقالي. ولذلك، فإن إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة يمثلان أولوية قصوى بالنسبة للصومال اليوم. ونأمل أن تواصل القيادة الصومالية المضي قدما في عملية الانتخابات الجارية. ويتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة مواصلة دعم تلك الجهود. وفي هذا السياق، نرحب بزيارة نائبة الأمين العام ورسالة التضامن التي نقلتها الزيارة إلى شعب الصومال. إن إجراء الانتخابات سلميا في إطار الجداول الزمنية المتفق عليها ووفقا لاتفاقي ١٧ أيلول/سبتمبر و ٢٧ أيار/مايو أمر هام لمستقبل الصومال الديمقراطي.

ونلاحظ أيضا أن القيادة السياسية الصومالية، سواء على مستوى الحكومة الاتحادية الصومالية أو الولايات الأعضاء في الاتحاد، قد أظهرت التزامها بالعملية الانتخابية. ونظرا للتطورات الأخيرة التي تُظهر وجود خلاف داخل الحكومة الصومالية، فإن الانتخابات الجارية لمجلس الشيوخ مطمئنة. ونأمل أن تجرى أيضا انتخابات مجلس النواب كما هو مقرر.

وتؤيد الهند الدعوة إلى إشراك المرأة في جميع قطاعات المجتمع من أجل تعزيز السلام والاستقرار في الصومال. ونعتقد أن حصة تمثيل المرأة في البرلمان ونسبتها ٣٠ في المائة هدف قابل للتحقيق إلى حد كبير، بالنظر إلى أن المرشحات فزن بنسبة ٢٤ في المائة من المقاعد البرلمانية في آخر انتخابات برلمانية. ويمكن للمرأة أن تؤدي دورا حيويا في تسوية النزاعات وفي المصالحة بعد انتهاء النزاع. ونؤيد دورا أكبر للمرأة في عملية صنع القرار.

أخيرا، لقد مكنت التأخيرات في إجراء الانتخابات حركة الشباب من تعزيز قبضتها وزيادة مكاسبها. وتدل الهجمات الأخيرة التي نفذتها حركة الشباب على هذا الاتجاه. وندين بشدة الهجمات الإرهابية التي شنتها حركة الشباب في ٢٥ أيلول/سبتمبر. كما أننا نتشاطر بعض الشواغل والنقاط التي أثارها الممثل الدائم لكينيا فيما يتعلق بحركة الشباب. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للعمليات التي تقوم بها القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضد حركة الشباب. فلا يسعنا أن نغفل عن كفاحنا ضد الإرهاب فيما نركز على الانتخابات الجارية.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد والسيدة ديني على إحاطتيهما الثاقبتين.

تشجعنا الزيارة التي قامت بها نائبة الأمين العام مؤخرا إلى الصومال لدعم دور المرأة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الصومال. وفي خضم التحديات العديدة التي تواجه الصومال، كان للزيارة دور هام في تيسير العملية الانتخابية في ذلك البلد. كما ساعدت في إبراز التقدم الملحوظ في مشاركة المرأة وتمثيلها في العملية السياسية وعملية السلام في الصومال. ومن المشجع معرفة النتائج الإيجابية لمختلف المشاريع التي تقدم دعما قيما للمرأة في الصومال. ونرحب أيضا بمشاركة قادة الصومال في تلك الجهود. وهذا الأمر مشجع للغاية بالنظر إلى أن المحاولات الرامية إلى تعزيز مشاركة أوسع للمرأة في مختلف البلدان، ولا سيما الصومال، لا تزال تواجه رياحا معاكسة كبيرة، بما في ذلك على الجبهات السياسية والاجتماعية والثقافية.

وفيما يتعلق بالعديد من المسائل الجارية، نود أن نؤكد على عدة نقاط.

أولا، وكما أبرزت نائبة الأمين العام، تشكل الانتخابات البرلمانية فرصة للبناء على التقدم المحرز في المشاركة السياسية للمرأة وللإسهام في زيادة القدرة على الصمود والسلام والاستقرار في الصومال. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونحث حكومة الصومال والأطراف ذات الصلة على تهيئة الظروف المواتية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية. وينبغي ضمان حصة التمثيل المخصصة للمرأة في البرلمان بنسبة ٣٠ في المائة. وينبغي أيضا الاتفاق على آلية محددة لتنفيذ ذلك المعيار. ويتوقف السلام والازدهار في الصومال على المدى الطويل على ذلك.

ونود أيضا أن نكرر التأكيد على ضرورة استمرار الدعم الدولي لإدماج المرأة إدماجا كاملا في جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما في الانتخابات المقبلة. ومن المهم أيضا تهيئة بيئة مواتية وتعزيز تدابير حماية المدنيين في العملية الانتخابية. وينبغي تناول الأعمال التحضيرية للانتخابات المقبلة من زاويتي الحماية والمشاركة على حد سواء. ومن شأن إضفاء الطابع المؤسسي الكافي على دور المرأة في هذه العملية أن يساعد على الإدماج الطويل المدى للمرأة في الآليات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا، ندين بشدة العنف والاعتداءات الجنسية الفظيعة، بما فيها تلك التي يتعرض لها المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال. في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أودت هجمات إرهابية بحياة ما لا يقل عن ثمانية أشخاص، بمن فيهم هيباق أبوكار، مستشارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان في مكتب رئيس الوزراء، وهي امرأة، على حد قول الأمين العام، كانت مدافعة دؤوبة عن حقوق المرأة في الصومال. نود أن نعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا ونحث على تقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة.

ثالثا، لا تزال الصومال تواجه مجموعة من التحديات التي طال أمدها، بما في ذلك الجراد الصحراوي والفيضانات وجائحة مرض فيروس كورونا. وغني عن القول إن النساء والفتيات سيكونون من بين الأكثر معاناة. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة

مساعدة حكومة الصومال في تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأخطار، ولا سيما تطوير مشاريع تملكها النساء. ويجب أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع معالجة القضايا الاقتصادية العميقة الجذور التي تواجه الصومال، ولا سيما في مجال التنمية الزراعية. فلا يمكن لحكومة هايتي وشعبها التغلب على التحديات الطويلة الأجل ومحاولة تحقيق الاستقرار والأمن المستدامين إلا بهذه المساعدة.

في الختام، أود أن أشيد بمختلف وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب نائبة الأمين العام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، على التزامها بالسلام والتنمية في البلد، وخاصة من أجل المرأة الصومالية ومستقبلها. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان إسماع أصوات النساء، وتلبية احتياجاتهن واهتماماتهن، وتعزيز وتقدير الأدوار التي يضطلعن بها والمساهمات التي يقدمنها في إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة الأمين العام أمينة محمد على وجودها معنا اليوم. كما أشكر السيدة شكرية ديني على تعليقاتها وتوصياتها.

تقدر الولايات المتحدة مع الامتنان الأفراد المدنيين والأفراد النظاميين العاملين في الصومال لخدمة المجتمع الدولي في بيئة بالغة الصعوبة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لأيرلندا والمكسيك بوصفهما رئيسي فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن.

إننا نرحب بالتقدم الكبير المحرز بشأن الانتخابات في الصومال خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ومع ذلك من الضروري ألا يؤدي النزاع الحالي بين الرئيس ورئيس الوزراء إلى تعطيل العملية وأن يتم حله سلميا. علاوة على ذلك، وكما أبرزت اليوم نائبة الأمين العام أمينة محمد، لا تزال هناك جوانب من العملية تتطلب تركيزا واهتماما متواصلين.

ولأن المرأة كثيرا ما تكون ضحية للتمييز والقمع فمن الأهمية بمكان أن تُسمع أصواتهن على أعلى مستويات الحكومة. ولهذا السبب، من المهم وضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات الوفاء بحصة تمثيل المرأة في البرلمان البالغة ٣٠ في المائة، عملا بالاتفاقات السياسية الصومالية. وكما بينت أيرلندا والمكسيك في مرفق رسالتهما الموجهة إلى الأمين العام في ١٩ تموز/يوليه (S/2021/668)، فإن النساء الناشطات في النظام السياسي أكثر عرضة من الرجال للمضايقات والعنف خلال الفترة الانتخابية. في الماضي، كانت المرشحات يُختطفن ويُقتلن. وينبغي أن تشمل الجهود الرامية إلى تعزيز الإدماج والمشاركة استكمال الاستعدادات المتعلقة بأمن الانتخابات بمنظور يراعي الفوارق بين الجنسين لضمان إمكانية إجراء التصويت في بيئة سالمة وآمنة.

نحن نعلم أن المجتمعات التي تمّكن المرأة هي أكثر استقرارا وسلاما وازدهارا، اقتصاديا وسياسيا على حد سواء. كما أن الولايات المتحدة تعمل بنشاط مع الشركاء في جميع أنحاء العالم لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرارات السياسية والأمنية. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اعتماد وتنفيذ خطط عمل واستراتيجيات وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. يجب أن نجعل معا من الأولويات النهوض بأصوات النساء وإبرازها، وضمان سماعها، وحماية سلامة وأمن النساء والفتيات، والتأكد من أنهن قادرات على القيادة المجدية في تعزيز السلم والأمن الدوليين. إن العالم أكثر أمنا وازدهارا عندما تكون النساء والفتيات على الطاولة، وعندما يُدعمن ويُسمع صوتهن.

وكما ذكرنا في آب/أغسطس، أثناء النظر في إعادة تفويض بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، فهذه اللحظة هي فرصة هائلة للصومال (انظر S/PV.8833)، ونحث الحكومة على بذل قصارى جهدها للالتزام بالجداول الزمنية المحددة للانتخابات ومواصلة تعزيز التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وعلى الرغم من الدلائل المشجعة، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لجعل الصومال المسالم والمزدهر والديمقراطي حقيقة واقعة لجميع أبناء الصومال.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة أمينة محمد والسيدة شكرية ديني على إحاطتيهما اللتين قدمتا لنا فكرة عن مشاركة المرأة في العملية السياسية في الصومال.

ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا ولشعب الصومال وحكومتها في أعقاب الهجوم الفتاك الأخير. ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء أشكال العنف الموجه ضد النساء.

إننا نرحب بالتقدم الإيجابي المحرز في تنفيذ الحصة المخصصة للمرأة في الانتخابات الأخيرة. نشجع ونحث القادة والجهات الفاعلة السياسية في الصومال على بذل المزيد من الجهد لتحقيق حصة النساء في الانتخابات المقبلة البالغة ٣٠ في المائة.

ومن الواضح أن العملية الانتخابية الجارية تشكل حافزا لتحسين وضع المرأة في الصومال، بما في ذلك مشاركتها السياسية والإدارية والاقتصادية، والتي من أجلها يهتم المجتمع الدولي عموما ومجلس الأمن بصفة خاصة بضمان أن تكون العملية الانتخابية شاملة للجميع وتشاركية.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أبدأ مداخلتي الرسمية، أود أن أتقدم بتعازي بلدي، المكسيك، إلى جميع الأسر التي تكبدت خسائر في الهجوم الإرهابي الذي شنته حركة الشباب على مقديشو قبل بضعة أيام.

وأرحب اليوم بأمينة محمد، نائبة الأمين العام، في قاعة المجلس وأشكرها على إحاطتها. كما أرحب بالسيدة شكرية ديني وأشكرها.

لقد كانت زيارة نائبة الأمين العام الأخيرة إلى الصومال فرصة ليس للتعبير عن الدعم لآلاف النساء في البلد في الوقت المناسب فحسب، بل أيضا للتذكير بالمتابعة المستمرة للمجتمع الدولي لالتزاماته في هذا المجال.

إننا نرى أن إحاطة اليوم هي مكمل كبير لعمل فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في الصومال. وكما ذكرنا سابقا في المجلس، فإن مستقبل الصومال يعتمد على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في العملية السياسية وغيرها من مجالات الحياة العامة. إن مشاركة المرأة أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وعليه، فإننا نؤكد على أهمية تكثيف الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزام الصوماليين بتحقيق تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل.

كما نواصل الدعوة إلى إجراء انتخابات شاملة للجميع حقا. ومن دواعي قلق بلدي أنه ما من ولاية اتحادية قد حققت حتى الآن حصة الـ ٣٠ في المائة في انتخابات مجلس الشيوخ. بالإضافة إلى القيود المالية، يواجه المرشحون عددا من التحديات، بما في ذلك التحديات الأمنية والخوف والترهيب.

فمن الضروري تعزيز حماية المرشحات لكفالة مشاركتهن في العملية الانتخابية. ومن المهم بنفس القدر أن تزود النساء اللائي انتخبن مؤخرا بالدعم والموارد اللازمة ليضطلعن بمهامهن التشريعية بفعالية ومن دون خوف.

وتدين المكسيك جميع أشكال العنف ضد المرأة وتهديد أمنها. ويجب أن تكون حمايتها من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والتمييز المتصلان بالنزاع، أولوية. وما يكتسي نفس القدر من الأهمية وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها تنفيذا كاملا واعتماد قوانين لتجريم العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاغتصاب الزوجي وزواج الأطفال. ويمثل تشكيل البرلمان الجديد فرصة لإعادة العمل بمشروع قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٨ ووضع سياسة عدم التسامح مطلقا بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، من بين أمور أخرى.

وبالمثل، يدعو بلدي الحكومة الصومالية إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات القطاع الأمني. كما يجب بذل المزيد من الجهود لكفالة حصول المرأة على فرص متساوية في التعليم والعمل. ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يدعم الحكومة الاتحادية الصومالية في تعزيز قدراتها، ليس فقط فيما يتعلق بكفالة العملية الانتخابية، بل وكذلك بالتحقيق في حوادث العنف الجنسي والجنساني وملاحقة مرتكبيها قضائيا.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتطورات السياسية الأخيرة، نعيد تأكيد أهمية حل الخلافات من خلال الحوار لمصلحة الصومال وإعطاء الأولوية للإجراء السلمي لانتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة. ويجب عدم السماح للخلاف بين الأصوات السياسية الرئيسية بأن يعرض المكاسب التي تحققت في البلد للخطر.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): نشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت جدا. إننا نؤيد تأييدا كاملا إدراج برنامج المرأة والسلام والأمن في جميع المناقشات الخاصة ببلدان بعينها. ونعتقد أن هذا النهج الشامل أمر حاسم لتنفيذ الإطار المعياري لقرارات مجلس الأمن. وأشكر بصفة خاصة نائبة الأمين العام على حضورها بيننا وعلى المبادرة بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة لدى عودتها من بعثتها إلى شرق أفريقيا. وأشكر السيدة ديني كذلك على تمثيلها أصوات النساء الصوماليات في هذا المحفل.

إننا نشاطر الشواغل والتوصيات التي أُعرب عنها. فتصاعد العنف الجنسي والجنساني أمر غير مقبول. فيجب محاسبة المسؤولين عن العنف على أفعالهم. وعلاوة على ذلك، ندعو أيضا إلى فرض جزاءات على مرتكبي تلك الانتهاكات وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن الدبلوماسية النسوية التي تنتهجها فرنسا تعطي الأولوية للتنفيذ العالمي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكان هذا هو الغرض الرئيسي من منتدى جيل المساواة، الذي عقد في باريس ونظم بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكسيك في حزيران/يونيه.

وقد أطلق المنتدى آلية لرصد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بعنوان "الاتفاق المتعلق بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني"، بعد ٢٠ عاما من اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي افتتح الخطة. وفي المنتدى، التزمت الدول بكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع المجالات ذات الصلة.

وهذا أمر ملح بصفة خاصة في الصومال. فيجب أن يحدث تغيير في جميع مجالات المجتمع. فاليوم، كما ذكر عدد من زملائي، تتعرض واحدة تقريبا من كل ثلاث فتيات في الصومال لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتتزوج واحدة من كل اثنتي عشرة فتاة قبل سن الخامسة عشرة. إن فرنسا تحث الصومال على الوفاء بالتزاماته الدولية والإقليمية باعتماد تشريعات مناسبة لحماية النساء والفتيات ومحاكمة مرتكبي جميع أعمال العنف الجنسي والجنساني وإدانتهم ومعاقبتهم.

ومن الواضح أن صحوة السلطة السياسية والوعي بالإدماج الضروري والمشروع والمنصف لنصف السكان في القرارات المتعلقة بمستقبل البلد سيتيسران عند الوفاء بحصة التمثيل البرلماني للمرأة بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل. وكذلك تذكرنا جلسة اليوم بتكلفة التقاعس عن اتخاذ إجراء. إن الأزمة السياسية الحالية تشل الصومال. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، تتضرر النساء بشكل غير متناسب. ويجب إجراء الانتخابات من دون تأخير وفقا لاتفاقي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ ومايو/أيار ٢٠٢١، كما أشار المجلس في ١٨ أيلول/سبتمبر. ويجب على حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أن تعمل معا لكفالة الوفاء بالمواعيد النهائية للانتخابات.

وأخيرا، هناك حاجة ملحة لمعالجة الحالة الأمنية. وكما ذكر زميلي ممثل كينيا، فإن وجود حركة الشباب في جزء كبير من الصومال يشكل تهديدا مستمرا لجميع الصوماليين، ولا سيما النساء، وهن ضحايا العنف والزواج القسري. فيجب أن نواصل جهودنا لمكافحة تلك الجماعة. ويجب تنفيذ خطة الانتقال الصومالية تنفيذا كاملا، بدعم من جميع شركاء الصومال الإقليميين والدوليين. وكما ينص القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١)، تشمل المكافحة أيضا إنشاء بعثة للاتحاد الأفريقي يعاد تشكيلها ابتداء من عام ٢٠٢٢.

وتشيد فرنسا بعمل الأمم المتحدة في الصومال وشجاعة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل يوميا في الميدان للدفاع عن حقوق المرأة الصومالية.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في شكر نائبة الأمين العام على إحاطتها وعلى الزيارة التي قامت بها للفت الانتباه إلى أهمية مشاركة المرأة السياسية. كما أود أن أشكر السيدة ديني شكرا جزيلا على مشاطرتها أفكارها.

يساور إستونيا قلق بالغ إزاء الخلاف المستمر بين الرئيس فارماجو ورئيس الوزراء روبلي. ونحن نحث جميع الأطراف على تجنب الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى العنف وحل خلافاتها على وجه السرعة من خلال الحوار وإعطاء الأولوية لعقد انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة في إطار الجداول الزمنية المتفق عليها. إن إكمال الانتخابات بنجاح هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله مواصلة جهود بناء الدولة على نطاق أوسع، وبالتالي يجب أن يظل أولوية.

وبما أن الانتخابات تضع الأساس للفصل التالي للصومال، فلا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية مشاركة المرأة. ولذلك، فإننا ندعو القادة الصوماليين إلى الوفاء بالتزامهم بكفالة تنفيذ حصة الـ ٣٠ في المائة على الأقل للمرأة في الانتخابات من أجل حماية التمثيل السياسي للمرأة.

وكذلك نرى ضرورة بذل المزيد لتعزيز حقوق المرأة في المجتمع على نطاق أوسع. وتشعر إستونيا بالجزع إزاء تزايد العنف الجنسي والجنساني. فلا يزال عدد كبير جدا من النساء والأطفال الصوماليين محصورين في دائرة العنف، وهذا يتطلب اهتماما عاجلا من السلطات الصومالية. وتدعو إستونيا الحكومة الاتحادية إلى التعجيل باعتماد خطة عمل وطنية جديدة لإنهاء العنف الجنسي في النزاع. ومن الأهمية بمكان أيضا تدوين حقوق المرأة في الدستور المنقح والأطر القانونية الأخرى. فلا يمكن تحقيق المزيد من القدرة على الصمود والسلام والاستقرار في الصومال إلا من خلال الإدماج الكامل للمرأة في جميع قطاعات المجتمع.

ومن أجل توفير حياة أفضل، ليس فقط للمرأة الصومالية بل لجميع أبناء الشعب الصومالي، يجب أن تظل هزيمة حركة الشباب أولوية للحكومة. وندعو الحكومة الاتحادية في ذلك الصدد إلى الإسراع بتنفيذ خطة الانتقال الصومالية لجعل الصومال المحرر حقيقة واقعة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على دعم إستونيا الكامل للصومال وشعبه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أيرلندا.

أشكر نائبة الأمين العام على قيادتها بشكل عام، ولكن بصفة خاصة اليوم في دعم المشاركة السياسية للمرأة في الصومال. كما أشكر السيدة ديني خالص الشكر على انضمامها إلينا اليوم. وأعلم أن وزير الخارجية الأيرلندية ثمن كثيرا أفكارها عندما التقت به في مقديشو في تموز/يوليه. وقد أذهلني بشكل خاص عرضها الصادق اليوم.

وأعرب عن عميق تعازي لأسر ضحايا الهجمات التي وقعت في نهاية هذا الأسبوع، بمن فيهم السيدة أبوكار، التي كانت وفاتها حقا تذكرة مأساوية بالأرواح التي لا تزال الصراعات في الصومال تحصدها من نساء الصومال، بمن فيهن اللواتي يعملن بشجاعة من أجل التغيير.

ولنكن واضحين: في جميع أنحاء العالم، هناك ارتباط مباشر بين المشاركة السياسية للمرأة واستقرار مجتمعاتها وسلامها وازدهارها. ومشاركة المرأة في كل جانب من جوانب الحياة العامة شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام والأمن المستدامين. وفي الصومال، تمثل الانتخابات الوطنية المقبلة فرصة للبناء على التقدم المحرز بالفعل ولرؤية المرأة تحتل مكانها الصحيح في صدارة مجتمعها.

ومن المشجع أن الميثاق الصومالي للمرأة، الذي يعد معلما، حدد في عام ٢٠١٩ هدفا لمشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة العامة الصومالية بنسبة ٥٠ في المائة. واتخذ قادة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد الخطوات التالية نحو تحقيق هذا الهدف عندما أعادوا الالتزام بحصة تمثيل المرأة في الانتخابات البرلمانية المقبلة بنسبة ٣٠ في المائة. كما أن التدابير المتخذة لاحقا لتخفيض رسوم تسجيل المرشحات، وتعيين سفراء للنوايا الحسنة للدعوة إلى زيادة إدماج المرأة وتعزيز الترتيبات الأمنية للمرشحات، هي أيضا موضع ترحيب كبير كخطوات عملية لدعم هذا الجهد.

ومع ذلك، قبل أكثر من شهر بقليل في هذه القاعة تحديدا، سمعنا من شقيقتنا في المجتمع المدني، السيدة غبلي، أن المطلب الخاص بإنشاء آلية ملموسة لتنفيذ حصة الـ ٣٠ في المائة "يظل صعباً وبعيد المنال" (S/PV.8833، الصفحة ٨). وأحث قادة الصومال على اتخاذ

المزيد من التدابير لترجمة التزاماتهم إلى واقع عملي، بما في ذلك عن طريق تخصيص ٣٠ في المائة من المقاعد في مجلسي البرلمان للنساء.

وما زلنا نتلقى تقارير تفيد بأن المرشحات السياسيات يواجهن تحديات انعدام الأمن والترهيب. هذا لا يمكن أن يستمر. يجب على الحكومة الصومالية أن تفعل كل ما في وسعها لتهيئة بيئة آمنة لجميع المرشحات. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على اعتماد نهج كلي لتمكين المرأة، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم بعد الانتخابات للبرلمانيات المنتخبات حديثا لتيسير اضطلاعهن بدورهن التشريعي.

وأشعر ببالغ القلق إزاء الزيادات المروعة في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، على النحو الذي أوضحته الممثلة الخاصة للأمين العام براميلا باتن مؤخرا. وخلال زيارته للصومال في تموز/يوليه، استمع وزير خارجية أيرلندا مباشرة إلى قائدات المجتمع المدني اللواتي يعملن على توفير الحماية للناجيات وتحدي الظروف التي تسمح بازدهار ذلك العنف. وأحث السلطات الصومالية على اتخاذ خطوات فورية لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. كما أدعو السلطات الصومالية إلى إجراء تحقيق موثوق به في اختفاء السيدة إكران تاهليل فورا.

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وحمايتها من العنف أمران متزامنان. ولن نتمكن من استئصال العنف القائم على نوع الجنس إلا بالتصدي لعدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال المشاركة السياسية للمرأة. وفي هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة لمستقبل الصومال السياسي، أعتقد أن القيادة الصومالية لديها الشجاعة لوضع الخلافات جانبا ووضع شعب الصومال في المقام الأول. لا يسعنا أن نسمح بمزيد من التأخير في العملية الانتخابية. وأحث قادة الصومال على التنفيذ العاجل للعملية الانتخابية، بما في ذلك، على نحو أهم، حصة المرأة التي تبلغ ٣٠ في المائة. إن شعب الصومال – نساء الصومال – لا يستحق أقل من ذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.